النقل

وزارة النقل والخدمات اللوجستية
Ministry of Transport and Logistic Services

اليوم الوطني السعودي ٩١

SAR الخطوط الحديدية السعودية SAUDI ARABIA RAILWAYS
MAWANI موانئ
الهيئة العامة للنقل TRANSPORT GENERAL AUTHORITY
GACA الهيئة العامة للطيران المدني General Authority of Civil Aviation

نشرة شهرية | أغسطس 2021

وزير النقل والخدمات اللوجستية
يهنئ القيادة بمناسبة اليوم الوطني الـ 91

الأكاديمية اللوجستية..
خطوة لتأهيل الكفاءات وسد الفجوات

رئيس "موانئ":
نستهدف الوصول لـ40 مليون حاوية

الاتفاقية تسهم في خفض استهلاك الوقود بنسبة 17%

"سار" و"سابك" توقعان اتفاقية لنقل البوليمرات مدتها 25 عاما

وقعت الخطوط الحديدية السعودية "سار" اتفاقية مع الشركة السعودية للصناعات الأساسية "سابك" لنقل البوليمرات على متن قطارات الخطوط الحديدية من مدينة الجبيل الصناعية إلى ميناء الملك فهد الصناعي بالدمام مدتها 25 عاماً. وتم توقيع الاتفاقية بحضور معالي المهندس صالح بن ناصر الجاسر وزير النقل والخدمات اللوجستية رئيس مجلس إدارة الخطوط الحديدية السعودية "سار"، وعددٍ من أصحاب المعالي والمسؤولين في قطاعات البتروكيماويات، التعدين، والنقل.

وتقضي الاتفاقية باستخدام حاويات القطارات لنقل البوليمرات كوسيلة نقل أساسية لشركة "سابك" في رحلتين يومياً من محطة حاويات الجبيل إلى ميناء الدمام في الاتجاهين، ومن المتوقع نقل أكثر من 300 ألف حاوية (مكافئة لعشرين قدم) سنوياً.

وأوضح د. المالك أن الاتفاقية تندرج ضمن استراتيجية (سار) لتشغيل منظومة الخطوط الحديدية بشكل فعال وآمن، وبموثوقية تربط مناطق المملكة وتخدم مختلف القطاعات الاقتصادية، بما يخفض من معدلات استهلاك الوقود بنسبة 17%، ويعزز من التطور والنمو الاجتماعي والاقتصادي نحو تحقيق مستهدفات استراتيجية النقل والخدمات اللوجستية التي أعلنها سابقاً صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد -حفظه الله-؛ مؤكدا بأن الاتفاقية سوف تؤدي لتقليل عدد الحوادث المرورية، وإلى خفض نسبة الانبعاثات الكربونية بنسبة 19% عبر إزاحة ما لا يقل عن 300 ألف رحلة نقل عبر الشاحنات من الطرق سنوياً؛ الأمر الذي يسهم في تحسين البنية التحتية للطرق، بالاضافة إلى دورها في تحقيق مصادر إيرادات جديدة ومستدامة للشركة.

كما تأتي هذه الاتفاقية في إطار التعاون بين "سابك" و"سار" للمساهمة في تحقيق التكامل بين القطاعات ودعم الصناعات الوطنية والمحتوى المحلي بما يتوافق مع أهداف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية "تدلب" لتحسين مستوى البنية التحتية وشبكة النقل، وتحسين معايير الخدمات اللوجستية لرفع كفاءة خدمات الشحن، وتحويل المملكة إلى منصة لوجستية عالمية.

وجاء توقيع هذه الاتفاقية في الوقت الذي تعمل فيه شركة "سار" على استكمال تنفيذ مشروع خط السكة الحديدية داخل مدينة الجبيل الصناعية، وذلك لنقل منتجات مصانع مدينة الجبيل الصناعية إلى ميناء الملك فهد الصناعي بالدمام.

يذكر أن "سار" سبق لها ووقعت اتفاقية مع شركة صدارة للبتروكيماويات في نفس المنطقة؛ مما يعزز من الحضور القوي لخدمات "سار" في مدينة الجبيل الصناعية.

ميناء جدة الإسلامي يقفز للمرتبة 37 عالمياً ضمن أكبر 100 ميناء بالعالم

حققت المملكة العربية السعودية ارتفاعاً في التصنيف العالمي لأداء شبكة موانئها البحرية، حيث قفزت للمرتبة 16 دولياً في حجم كميات المناولة، وذلك وفق التقرير السنوي (Lloyd's List) لعام 2021، الذي يقيس القدرة الإنتاجية السنوية لمناولة الحاويات.

وبحسب التقرير العالمي؛ فقد حقق ميناء جدة الإسلامي قفزة كبيرة في التصنيف العالمي، وذلك بعد صعوده من المركز 42 إلى المركز 37 عالمياً، عبر تسجيله خلال العام 2020م (4,767,000) حاوية قياسية، مقارنةً بتسجيله (4,433,991) حاوية في العام 2019م، محققاً زيادة بلغت نسبتها 6.8%، ومتجاوزاً بذلك العديد من الموانئ الإقليمية والعالمية.

كما جاءت 3 موانئ سعودية ضمن أكبر 100 ميناء في العالم، حيث احتل ميناء الملك عبدالله المرتبة 84 عالمياً، فيما جاء ترتيب ميناء الملك عبدالعزيز في المرتبة 93، وذلك وفقاً للتقرير العالمي المنشور.

ويأتي هذا الإنجاز نتيجةً لبرامج التطوير وعقود الإسناد التجاري التي أبرمتها الهيئة العامة للموانئ لرفع كفاءة تشغيل محطات الحاويات بميناء جدة الإسلامي، بعقود تمتد لـ 30 عاماً، وبقيمة استثمارات ناهزت 9 مليارات ريال، وزيادة الطاقة الاستيعابية لمحطات الحاويات بأكثر من 70% لتصل إلى أكثر من 13 مليون حاوية.

كما يأتي ذلك نتيجةً للشراكات الاستراتيجية الفاعلة مع كبريات الخطوط الملاحية العالمية، من خلال إضافة أربعة خطوط ملاحية عابرة للقارات خلال العام الماضي، بما يُسهم في تعزيز قوة ربط موانئ المملكة مع موانئ الشرق والغرب، وزيادة كميات المناولة في الموانئ السعودية.

يذكر أن المملكة تتمتع بشبكة واسعة من الموانئ البحرية على امتداد ساحلي البحر الأحمر والخليج العربي؛ كأكبر شبكة موانئ على مستوى الشرق الأوسط، لتكون دليلاً مهماً على الثقل الإقليمي والدولي الذي تحظى به الموانئ في المملكة.

بعد اعتمادها كوكالة من مجلس الوزراء..

معالي وزير النقل يعين م/ لؤي مشعبي كأول وكيل للوزارة للخدمات اللوجستية

أصدر معالي وزير النقل والخدمات اللوجستية المهندس صالح بن ناصر الجاسر قراراً بتعيين سعادة المهندس لؤي بن عمر مشعبي وكيلاً للخدمات اللوجستية بالوزارة.

ويأتي قرار تعيين مشعبي بعد اعتماد مجلس الوزراء إنشاء وكالة للخدمات اللوجستية بوزارة النقل، تزامناً مع إطلاق الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية التي أطلقها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس اللجنة العليا للنقل والخدمات اللوجستية -حفظه الله-.

والمهندس لؤي مشعبي يمتلك خبرة واسعة في القطاع اللوجستي، حيث عمل كوكيل للمحافظ للتخطيط والتطوير بالجمارك، كما ترأس عدداً من الشركات التي تعمل في قطاع الخدمات اللوجستية.

وجاء إطلاق الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية بهدف تطوير القطاع اللوجستي، لتعزيز الاستفادة من الخدمات التي يقدمها؛ بما يسهم في ترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي يربط القارات الثلاث، والارتقاء بخدمات ووسائل النقل كافة، وتعزيز التكامل في منظومة الخدمات اللوجستية وأنماط النقل الحديثة لدعم مسيرة التنمية الشاملة في المملكة؛ حيث تعد الاستراتيجية أحد أهم المحاور الرئيسية لمستهدفات رؤية المملكة 2030.

سدايا والطيران المدني توقعان اتفاقية البرتوكول التشغيلي لمجالات التعاون المشترك

وقعت الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا" والهيئة العامة للطيران المدني، اتفاقية البرتوكول التشغيلي، والتي تهدف لوضع إطار عام لمجالات التعاون بين الطرفين، حيث تشمل الاتفاقية الإسهام في تسهيل إجراءات السفر، والتحقق من أهلية المسافرين الصحية، حسب أفضل الممارسات الدولية لتشريعات الطيران المدني، لحماية حقوق المسافرين وأصحاب المصلحة.

كما وقعت الهيئة العامة للطيران المدني مذكرة تعاون وتأييد لربط جواز السفر الصحي في تطبيق "توكلنا" التابع للهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا"، مع اتحاد النقل الجوي الدولي "إياتا"، تشمل الجوانب المتعلقة بتسهيل إجراءات السفر حسب أفضل الممارسات الدولية، وقبول منصة جواز السفر الصحي كمبادرة لرقمنة الشهادات الصحية من مصادر موثوقة ومختبرات معتمدة، من خلال التعاون مع شركات الطيران، وربط تطبيق "توكلنا" مع تطبيق اتحاد النقل الجوي الدولي IATA.

تدشين المرحلة الأولى من المشروع الوطني لأمن وحماية المطارات

افتتح معالي رئيس الهيئة العامة للطيران المدني الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالله الدعيلج، مركز المراقبة والتحكم الأمني بمطار العلا الدولي، بحضور محافظ العلا راشد بن عبدالله القحطاني، وعددٍ من مسؤولي الهيئة، وأعضاء اللجنة الوطنية لأمن المطارات.

ويأتي افتتاح المركز تدشينًا للمشروع الوطني المتكامل لأمن وحماية المطارات أحد مشروعات برنامج "تطوير أمن الطيران والبنية التحتية الأمنية للمطارات"، الذي يعدّ من أهم المشروعات الأمنية الشاملة على مستوى مطارات المملكة، ويشمل 24 مطارًا، حيث يهدف المشروع لتزويد مطارات المملكة بأحدث الأنظمة الأمنية المتكاملة مع بعضها إلكترونيًا.

ويشمل المشروع: تأهيل وتطوير البنية التحتية، وإنشاء مراكز العمليات والمراقبة الأمنية في جميع المطارات، وإنشاء وتأهيل وتجهيز البوابات الأمنية المؤدية للساحة وغرف الحراسة، وتركيب أنظمة التحكم بالدخول والخروج وكاميرات المراقبة للبوابات الأمنية ونظام رادار المراقبة الأرضي لمحيط المطار مع كاميرات حرارية ورقمية، إضافةً لتتبع المركبات داخل ساحة المطار، وتأهيل السياج الأمني المحيط به وطريق الدوريات الموازي له، وتنفيذ بنية تحتية منفصلة للأنظمة الأمنية، علاوةً على تأهيل وتدريب الكوادر البشرية لتشغيل وإدارة تلك التجهيزات بأعلى كفاءة.

الهيئة العامة للنقل تلزم وسطاء شحن البضائع بـ (وثيقة النقل) الإلكترونية

كشفت الهيئة العامة للنقل، عن موعد بدء إلزام جميع المنشآت العاملة في نشاط وسيط الشحن على الطرق البرية، بإصدار (وثيقة النقل) عبر بوابة (نقل) الإلكترونية، على جميع البضائع التي يتم نقلها اعتبارًا من تاريخ 15 سبتمبر 2021م، حيث ستسهم هذه الوثيقة برفع جودة الخدمة، وإتاحة الاطلاع على تفاصيل عملية النقل، إضافةً لضمان حفظ الحقوق لجميع المعنيين من مزودي الخدمات والمستفيدين.

وتأتي هذه الخطوة ضمن جهود الهيئة العامة للنقل في أتمتة خدماتها، والاستفادة من التقنية في إكمال مشوار التحول الرقمي، وتحقيق المزيد من التقدم والتطور في خدمات النقل.

الأكاديمية السعودية اللوجستية..
خطوة لتأهيل الكفاءات وسد فجوة سوق العمل

تعد الأكاديمية السعودية اللوجستية إحدى الثمار الأولى التي نتجت عن الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية التي أطلقها سمو ولي العهد -حفظه الله- هذا العام، والتي تعد أحد المحاور الرئيسية لرؤية المملكة 2030م.

ففي يوليو 2021، وبعد أيام قليلة من إطلاق سمو ولي العهد للاستراتيجية دشن معالي وزير النقل والخدمات اللوجستية المهندس صالح بن ناصر الجاسر الأكاديمية، التي تهدف إلى تأهيل الكفاءات السعودية وتوطين الوظائف في مجالات النقل والخدمات اللوجستية المختلفة، وتطوير ما تتطلبه من معارف ومهارات فنية، وسد الفجوة في سوق العمل.

فالأكاديمية السعودية اللوجستية تعمل على تطوير وتوفير الكفاءات الوطنية في سبعة قطاعات هي: الخدمات البريدية اللوجستية، النقل البحري والموانئ، التجارة الدولية والشحن والتصدير، النقل البري، التجارة الإلكترونية، إدارة المخازن، والنقل الجوي.

وقال الجاسر إن الأدوار الموزعة بين الجهات الحكومية ستقدم وتلبي احتياجات القطاع من تدريب ودعم مالي وغيره، ولفت إلى أن وزارة النقل والخدمات اللوجستية ستوقع اتفاقات مع عدد من الشركات في القطاع الخاص، لتوظيف 350 متدرباً من خريجي الأكاديمية.

الأكاديمية السعودية اللوجستية
Saudi Logistics Academy

وأكد معالي الوزير على أن القطاع الخاص يعد شريكاً هاماً واستراتيجياً في العمل على رفع نسبة إسهام الخدمات اللوجستية والنقل في المملكة من 6 إلى 10 بالمائة في الناتج المحلي؛ وذلك بتأثيرٍ من الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية التي أطلقها سمو ولي العهد -حفظه الله-، والتي تعد أحد المحاور الرئيسية لرؤية المملكة 2030م.

كما بيّن الجاسر أن الخطوات التي تقوم بها وزارة النقل والخدمات اللوجستية في الوقت الحالي تصب نحو تحقيق هذه الخطة، وذلك من خلال شراكتها مع الجهات الحكومية ذات الصلة، ومع القطاع الخاص.

وكان قد تم بدء العام الدراسي في الأكاديمية الشهر الماضي والذي يمتد لـ 12 شهراً، يتخللها تدريب على رأس العمل لكل متدرب من الذكور والإناث، حيث تتضمن المرحلة الأولى أربعة تخصصات تدريبية هي: إدارة سلاسل الإمداد واللوجستيات، التجارة الإلكترونية والميل الأخير، إدارة المخازن، والتسويق والمبيعات وخدمة العملاء. فيما تتضمن المرحلة الثانية أربعة تخصصات أخرى هي: النقل والتوزيع، وإدارة عمليات الشحن والجمارك، وإدارة الموانئ والعمليات، والتجارة الدولية والاستيراد والتصدير. وتتبقى بذلك ثلاثة مسارات ستعلن الأكاديمية عن تقديمها في وقت لاحق، وهي: مسار برامج الدورات القصيرة والتدريب عن بُعد، مسار برامج الشهادات المهنية الاحترافية الدولية، ومسار البرامج التنفيذية المتخصصة.

وقد وجهت الأكاديمية السعودية اللوجستية الدعوة للراغبين في الالتحاق بالبرامج التدريبية إلى التسجيل من خلال زيارة موقعها الإلكتروني: (SLA.EDU.SA) بعد الاطلاع على شروط التسجيل وتفاصيل ما لديها من برامج تدريبية.

رئيس الهيئة العامة للموانئ:

الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية

تحمل تحولاً جذرياً في دور المملكة على صعيد قطاع النقل البحري.. ونستهدف زيادة الطاقة الاستيعابية لأكثر من 40 مليون حاوية بحلول عام 2030

ماهي مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية في قطاع النقل البحري؟

رسمت المملكة العربية السعودية بتوجيهات سمو سيدي ولي العهد -حفظه الله- وبمتابعة واهتمام من معالي وزير النقل والخدمات اللوجستية، خارطة طريق صناعة النقل والخدمات اللوجستية، والارتقاء بمكانة المملكة عالمياً في هذا المجال، تمثل في إطلاق هذه الاستراتيجية الوطنية الطموحة وفق " رؤية السعودية 2030 "، والتي تحمل تحولآ جذرياً في دور المملكة على صعيد قطاع النقل البحري.

سنعمل في الهيئة العامة للموانئ على تنفيذ مستهدفات هذه الاستراتيجية على أرض الواقع، منطلقين من الاستغلال الأمثل للموقع الاستراتيجي للمملكة، وإمكانات وقدرات الموانئ السعودية، وطاقاتها الاستيعابية، بما يحقق رؤية الهيئة العامة للموانئ نحو تنمية قطاع بحري مستدام ومزدهر لترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي وتمكين طموحاتها الاقتصادية والاجتماعية، والعمل على تحقيق مزيداً من التميز والارتقاء لجعل الموانئ عنصر جذب استثماري، وتطويرها بما يدعم التجارة والتنمية الاقتصادية للمملكة.

ستشهد الموانئ السعودية -بمشيئة الله- نقلات نوعية مع إطلاق هذه الاستراتيجية الطموحة، من خلال الاستثمار الأمثل للبنية التحتية، وتوسيع طاقاتها الاستيعابية، وربطها بأنماط نقل مختلفة تسهل عبور البضائع، وتضمين التقنيات الحديثة الذكية والبنية التحتية اللوجستية لتحويل الموانئ في المملكة إلى موانئ ذكية.

«تلعب الموانئ دوراً رئيسياً في حركة التجارة الدولية والصناعة الوطنية، حيث يمر عبر الموانئ أكثر من 70٪ من واردات المملكة، و95٪ من صادراتها»

ومن أبرز مستهدفات هذا القطاع الحيوي ضمن الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية هي زيادة الطاقة الاستيعابية في الموانئ لتصل إلى أكثر من 40 مليون حاوية سنويا بحلول 2030، وتعزيز عدد من خطوط الملاحة وربطها بموانئ إقليمية ودولية، بالإضافة إلى توفير بيئة جاذبة للاستثمار من خلال عمليات التخصيص وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، بالإضافة إلى تعزيز نمو السياحة بتطوير محطات الركاب في الموانئ، وتقليل الأثر البيئي للنقل البحري على البيئة البحرية.

كما سنعمل على تعزيز حوكمة القطاع، وذلك من خلال فصل الجانب التشريعي عن التشغيلي، حيث تستهدف الاستراتيجية نقل تشريع النقل البحري للهيئة العامة للموانئ، وتتضمن الاستراتيجية عدداً من المشاريع والمبادرات التي تنعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني.

قفزت المملكة إلى المرتبة السادسة عشر عالمياً في حجم كميات المناولة وفق تقرير Lloyd's List العالمي.. ماهي دلالاته؟ والعوامل التي أسهمت في هذا التقدم؟

يجسد هذا التقدم النوعي لمكانة المملكة في أداء شبكة موانئها البحرية المضي قدماً نحو التحول الحثيث لترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي،

تلعب الموانئ دوراً رئيسياً في حركة التجارة الدولية والصناعة الوطنية، حيث يمر عبر الموانئ أكثر من 70٪ من واردات المملكة، و95٪ من صادراتها

وتعزيز أداء المملكة في مختلف المؤشرات العالمية المرتبطة في هذا القطاع، والإسهام في تطوير صناعة الموانئ والنقل البحري والخدمات اللوجستية بالمملكة وتعظيم دورها الاقتصادي، من جهة أخرى يؤكد هذا التقدم حجم العمل القائم ضمن مسيرة التطوير المستمرة في منظومة الموانئ السعودية.

لقد أسهمت برامج التطوير وعقود الإسناد التجاري التي أبرمتها الهيئة العامة للموانئ، والشراكات الاستراتيجية الفاعلة مع كبرى الخطوط الملاحية العالمية في تعزيز هذا التقدم، من خلال إضافة أربعة خطوط ملاحية عابرة للقارات خلال العام المنصرم، بالإضافة إلى فعالية خطط تطوير عمليات وخدمات المسافنة في الموانئ السعودية، وتسهيل وإعادة هندسة إجراءاتها، ما أسهم في تسجيل ارتفاعاً في حاويات المسافنة خلال العام 2020، بنسبة 8.80٪، كما حققت الموانئ خلال النصف الأول لعام 2021 زيادة بنسبة 40٪.

حدثنا عن دور الموانئ السعودية ضمن منظومة الاستيراد والتصدير في المملكة؟ وماهي المزايا التنافسية التي تتمتع بها؟

تؤدي الموانئ السعودية دوراً محورياً في حركة التجارة الإقليمية والدولية، وتعتبر العنصر الرئيس في حركة الصادرات الوطنية وواردتها، ويتمثل ذلك في عبور أكثر من 70٪ من واردات المملكة، و95٪ من صادراتها عبر الموانئ، بالإضافة إلى تقديمها عدة مبادرات لتعزيز الصادرات الوطنية ودعم الصناعة السعودية وأداء الأعمال التجارية للمصدرين الوطنيين في الموانئ السعودية، بالإضافة إلى رفع كفاءة وجودة خدمات النقل البحري وتطبيق أعلى معايير الجودة في تقديم تلك الخدمات.

وتمتلك المملكة شبكة واسعة من الموانئ البحرية؛ كأكبر شبكة موانئ على مستوى الشرق الأوسط، وفق أفضل الأساليب والنظم وأحدث التقنيات اللازمة لمواكبة صناعة النقل البحري العالمي وتحفيز صناعة الخدمات اللوجستية، ومواجهة التحديات والمتغيرات كافة بكفاءة وفعالية عالية. كما تحتل الموانئ البحرية في المملكة

ستعمل الهيئة العامة للموانئ تحت مظلة الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية على تقليل الأثر البيئي للنقل البحري على البيئة البحرية عبر تطبيق أعلى المعايير العالمية

موقعًا جغرافيًا استراتيجيًا بين موانئ العالم تطل من خلاله على سواحل الخليج العربي شرقًا والبحر الأحمر غربًا اللذين تعبرهما حركة التجارة من قارات العالم الثلاث: آسيا وأفريقيا وأوروبا.

وتعمل الهيئة العامة للموانئ ضمن مبادراتها الطموحة إلى تعزيز الاستثمار في المناطق اللوجستية، وتفعيل المناطق الحرة داخل الموانئ والعمل على تطوير المناطق المساندة، من خلال عقد الشراكة الاستثمارية مع كبرى الشركات العالمية في قطاع النقل البحري والخدمات اللوجستية.

ماهي خطة الهيئة العامة للموانئ التطويرية للتحول الرقمي في موانئ السعودية؟

تسعى الهيئة العامة للموانئ وفق أهدافها وخططها الطموحة إلى تعزيز مسيرة التحوّل الرقمي وأنظمة سلاسل الإمداد، وتحويل الموانئ إلى موانئ ذكية تمكنها من منافسة أفضل وأكبر الموانئ العالمية؛ وذلك في إطار برنامج التحوّل الرقمي للمملكة وفق رؤية

تساهم المشاريع الجديدة، التي تتضمنها الاستراتيجية في تعزيز عدد خطوط الملاحة وربطها بموانئ إقليمية ودولية، بالإضافة إلى توفير بيئة جاذبة للاستثمار

السعودية 2030، بالإضافة إلى استكمال أتمتة كافة الإجراءات لرفع كفاءة التشغيل والاستخدام الأمثل للبيانات وتحسين القدرة التنافسية. وهو ما سيؤثر إيجاباً على كافة العمليات التشغيلية ومناولة البضائع وزيادة الفرص الاستثمارية في قطاع الموانئ، لتكون الموانئ السعودية جاذبة لكافة الخطوط الملاحية العالمية.

وفي هذا الإطار، تعمل الهيئة العامة للموانئ مع شركائها الاستراتيجيين على تبني التقنيات الحديثة والحلول الذكية وعمليات الأتمتة الشاملة، والحد من المعاملات الورقية عن طريق الربط وتبادل البيانات مع الجهات ذات العلاقة في الطلبات والمصادقات وتطوير حلول تعتمد على انترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي والبلوك تشين في أعمال الحركة والشحن والتفريغ وتنظيم المناطق اللوجستية في القطاع البحري، بما يعزز التجارة الإلكترونية؛ الأمر الذي سيسهم في زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي وللمنتجات الوطنية، وإنشاء سلاسل إمداد أفضل وأقوى.

كما تسعى من خلال نظام مجتمع الموانئ الذي يُعد نافذة موحدة توفر مجموعة واسعة من الخدمات الالكترونية وفق أفضل المعايير العالمية، إلى خدمة كافة المتعاملين والمستفيدين في الموانئ السعودية، ووصول كافة الجهات ذات العلاقة إلى البيانات والمعلومات الخاصة بعمليات التصدير والاستيراد في القطاعين العام والخاص.

أهداف عديدة وطموحات عريضة للاستراتيجية الوطنية للنقل في قطاع النقل البحري

تولي المملكة العربية السعودية اهتمامًا متزايدًا في قطاع النقل البحري عن طريق دراسة أفضل الممارسات العالمية، وتنسيق الجهود الحكومية لرفع تنافسية القطاع والاستفادة من الموقع الاستراتيجي للمملكة بين القارات الثلاث، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

لذا أطلقت وزارة النقل والخدمات اللوجستية استراتيجية على صعيد النقل البحري، تستهدف من خلالها النهوض بموانئ المملكة العربية السعودية للوصول إلى طاقة استيعابية تزيد على 40 مليون حاوية سنوياً، مع ما يعنيه ذلك من استثمارات واسعة في مجال تطوير البنى التحتية للموانئ، وتعزيز تكاملها مع المناطق اللوجستية، وكذلك توسيع ربطها بخطوط الملاحة الدولية؛ بحيث تتكامل مع شبكات الخطوط الحديدية والطرق، مما يسهم في تحسين كفاءة خطوط منظومة النقل واقتصادياتها.

وبحسب معالي وزير النقل والخدمات اللوجستية المهندس صالح الجاسر، فإن إطلاق الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية؛ يعد تجسيدًا للسير الحثيث نحو تعزيز مكانة المملكة كمحور دولي رئيس في مجال الربط البحري

والجوي والبري والخدمات اللوجستية المتقدمة؛ وهو الأمر الذي يعكس الرؤية التنموية والاقتصادية الثاقبة لسمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان. فمن خلال رئاسة سموه للجنة العليا للنقل والخدمات اللوجستية؛ حدد لنا المسار، ورفع سقف الطموح، وتابع أدق التفاصيل، كي تخرج الاستراتيجية كما يليق بمستقبل بلدنا المشرق إن شاء الله".

وبين معالي الوزير أن الاستراتيجية تمثل النسيج المحكم الذي يربط العديد من القطاعات الوطنية الرائدة كقطاع الحج والعمرة والسياحة وصولا إلى الصناعة والتجارة؛ لتحقيق المستهدفات المنشودة نحو تحقيق النمو المستدام في جميع مناطق المملكة، واستثمار مختلف القدرات والفرص الواعدة، وتكريس الارتباط بالاقتصاد العالمي والأسواق الدولية.

وفي هذا الصدد أكد معالي رئيس الهيئة العامة للنقل الدكتور رميح بن محمد الرميح أن الاستراتيجية الوطنية للنقل في قطاع النقل البحري رسمت مسار القطاع وحددت أتجاهاته ضمن خارطة الطريق لمنظومة النقل ككل وهي الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية والتي أعلن عنها سمو سيدي ولي العهد في يوليو الماضي، لتشكل نقلة نوعية في قطاع النقل السعودي.

وأوضح معاليه أن الهيئة العامة للنقل ومن منطلق دورها التنظيمي والتشريعي لقطاع النقل البحري بالمملكة تعمل وبشكل مستمر على تطوير وتنمية القطاع من خلال تهيئته تنظيميًا وتوفير التشريعات الكفيلة بتعزيز بيئة الاستثمار وجذب المستثمرين وجعله أكثر تنافسية ومواكبتًا وخلق المزيد من الفرص الواعدة ليصبح قطاعاً جاذبًا ورافدًا للاقتصاد الوطني، أخذين بعين الاعتبار تعظيم الاستفادة من التقدم التقني وتفعيل التقنية في القطاع البحري، حيث أصبحت اليوم خدمات الهيئة للمستثمرين والعاملين في القطاع البحري مؤتمتة وبإمكان الجميع الاستفادة منها إلكترونيًا على موقع الهيئة وذلك ضمن جهود الهيئة في مشروع التحول التقني وأتمتة خدماتها لدعم المستفيدين.

وبين الرميح أنه وفي ظل المقومات الطبيعية التي تزخر بها المملكة من موقع استراتيجي يتوسط القارات الثلاث، وتمركزها على أهم المسارات البحرية ساهم بزيادة دورها في حركة التجارة العالمية، الأمر الذي جعل من القطاع البحري قطاعًا مهم واستراتيجي على كافة المستويات، والهيئة العامة للنقل تكرس جهودها وستعمل وفق الاستراتيجية الوطنية للنقل في قطاع النقل البحري وستترجم مشاريع ومبادرات هذه الاستراتيجية بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، للارتقاء بالقطاع البحري في المملكة والمساهمة في تحقيق أهداف ورؤية المملكة 2030 وجعل المملكة مركزًا لوجستيًا عالميًا.

وفي هذا الصدد أكد رئيس الهيئة العامة للموانئ عمر بن طلال حريري، أن استراتيجية تطوير الموانئ تعد عنصراً حيوياً في تحقيق التكامل مع الخطط الصناعية العملاقة؛ لتوفير جاذبية أكبر للاستثمار وتعزيز موقع المملكة على خارطة المراكز اللوجستية العالمية، مشيرًا إلى أن موقع المملكة الاستراتيجي الذي يتوسط خطوط التجارة ونقل النفط لا مثيل له في المنطقة، حيث يمكن للمملكة بشكل طبيعي ربط أسواق يعيش فيها أكثر من 6 مليارات نسمة، مضيفًا: "الاستراتيجية الوطنية ستعمل على تطوير البنى التحتية للموانئ، وزيادة الطاقة الاستيعابية، بالإضافة إلى تحسين عمليات تيسير التجارة للسلع البحرية، وتطوير التكامل مع أنماط النقل عبر تعزيز الروابط بين النقل البحري والجوي والطرق والسكك الحديدية، مشيرًا إلى أن الاستراتيجية تستهدف تكريس الحوكمة في قطاع الموانئ وتضمين تقنيات ذكية، وتطبيق الأتمتة في شبكة الموانئ والبنى التحتية اللوجستية، مع تقليل الأثر البيئي للنقل البحري على البيئة البحرية، لافتا إلى الدور الذي ستسهم فيه منظومة الموانئ بالمملكة نحو تنمية وتنشيط السياحة البحرية من خلال رحلات الكروز الجديدة".

- بنية متطورة للموانئ
- زيادة تنافسية المنتجات الوطنية
- أكثر من 40 مليون حاوية
- المملكة محور للتجارة الدولية
- تكامل مع أنماط النقل
- الاستفادة من إمكانيات السياحة
- محطات لركاب الرحلات البحرية
- خدمات ذكية للربط الدولي
- زيادة عمق الأرصفة
- توسعة موانئ البحر الأحمر
- دعم استراتيجيات الصناعة
- تعزيز النمو الاقتصادي
- جذب استثمارات عبر الخصخصة
- حماية البيئة البحرية

الاستراتيجية الوطنية للنقل

مُمَكِّن رئيس لقطاع السياحة

تتسارع خطوات القطاع السياحي الوطني نحو المستقبل، مستنيراً باستراتيجيته ورؤية المملكة 2030، من خلال عدد من المشروعات الوطنية الكبرى ومبادرات نوعية اعتمدتها الحكومة للنهوض بقطاع السياحة السعودي الذي يستهدف 100 مليون سائح في 2030. ولتكون المملكة مركزاً لوجستياً يربط القارات الثلاث، ومنصة عالمية للنقل والشحن الجوي.

وقد اعتمدت الاستراتيجية التي أطلقها سمو ولي العهد أواخر يونيو الماضي، مجموعة من الإجراءات لتطوير منظومة النقل والخدمات اللوجستية عبر منهجيات حديثة وسياسات قادرة على تعزيز القدرة التنافسية.

وتطمح الاستراتيجية إلى أن تكون المملكة بين أفضل 15 دولة في مؤشر اتصال المطارات مع العالم، بما يؤمن ترابطا كاملا يعزز بيئة الأعمال ويحقق أهداف الاستراتيجيات الخاصة بقطاع الحج والعمرة الذي يستهدف 30 مليون معتمر، وقطاع السياحة الذي يستهدف 100 مليون سائح، ولتكون المملكة مركزاً لوجستياً يربط القارات الثلاث ومنصة عالمية للنقل والشحن الجوي.

وبحسب رئيس الهيئة العامة للطيران المدني عبدالعزيز بن عبدالله الدعيلج، ستسهم الاستراتيجية في تحسين تجربة المسافر عبر مطارات المملكة وتوفير خيارات ربط أكبر وأسهل مع المحطات والمدن حول العالم؛ من خلال توفير خيارات أكبر للمسافرين عبر الطيران الاقتصادي محليا وإقليمياً، إضافة إلى تحسين هيكل التكلفة لمشغلي القطاع، مما يساهم في تنافسية أسعار التذاكر ورفع الطاقة الاستيعابية لمطارات المملكة إلى أكثر من 330 مليون مسافر سنوياً مقارنة بحوالي 103 ملايين مسافر قبل الجائحة، لتصبح المملكة مركزا عالميا للسفر بالعبور.

مستقبل السياحة في المملكة

لقد باتت المملكة مقصدا للسياح من دول المنطقة والعالم، حتى وصل عدد التأشيرات المصدرة –قبل جائحة كورونا– إلى نحو 450 ألف تأشيرة، وذلك منذ إطلاق التأشيرة السياحة من قبل الهيئة السعودية للسياحة في العام 2019، والتي تم بهت استهداف 49 دولة كمرحلة أولى. كما تم تسهيل الحصول على التأشيرات السياحية إلكترونياً أو من خلال منافذ الدخول إلى المملكة ضمن ضوابط تنظيمية محددة.

ويستهدف القطاع السياحي في السعودية، رفع عدد الزيارات السنوية السياحية للمملكة إلى 100 مليون زائر بحلول عام 2030. ووفق مؤشرات الأداء لمستهدفات عام 2030، تتضمن هذه الأعداد نحو 55 مليون زيارة من الخارج، بالإضافة إلى 45 مليون زيارة من الداخل، مع توفير مليون فرصة وظيفية؛ وزيادة نسبتها 10% في الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

تنشيط الاستثمار السياحي في المملكة

وقد عكفت المملكة على تنشيط الاستثمار السياحي وتفعيل دور القطاع الخاص، كما تواجدت الهيئة في المعارض السياحية المحلية والدولية واعتنت بتسويق الوجهات والمواقع والمسارات والمنتجات والباقات السياحية داخلياً وخارجياً.

وانطلقت الحملات التسويقية والترويجية للوجهات السياحية في المملكة، وكان آخرها برنامج "صيف السعودية"، الذي أطلقته منصة "روح السعودية" تحت شعار "صيفنا على جوك"، للترويج لـ 11 وجهة سياحية حتى نهاية سبتمبر الماضي، بتجارب سياحية تتجاوز 500 تجربة، يقدمها 250 شريكاً من القطاع الخاص.

دور النقل والخدمات اللوجستية في دعم السياحة

هذا الاهتمام بالقطاع السياحي والترويج للسياحة في المملكة بمختلف أنماطها، لم تكن منظومة النقل وخدماتها اللوجستية بمنئى عنه، بل كانت على العكس محفزا رئيسا لفتح الآفاق للاستفادة من كل مقومات السياحة في المملكة، ومن العالم إليها؛ حيث وفرت منظومة النقل كافة وسائل الوصول بسياح الداخل والخارج إلى مبتغياتهم داخل المملكة، وشكلت بما نفذته من مشاريع في قطاعاتها المختلفة من طرق برية ومطارات وأساطيل للنقل الجوي والبري على مر العقود والأعوام أسس البنية التحتية لأي استثمارات جديدة في هذا القطاع الاقتصادي الهام الذي سيوفر لأبناء وبنات المملكة مئات الآلاف من الوظائف وفرص العمل، وفرص إقامة آلاف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال، وعلى امتداد أرض الوطن؛ مما يسهم في تحقيق شمولية التنمية.

وكنموذج على دور منظومة النقل في النشاط السياحي، جاء انطلاق رحلات الكروز البحرية السياحية من ميناء جدة. وتعد هذه السفينة بمثابة منتجع عملاق عائم، لاكتشاف كنوز البحر الأحمر، ويتضمن برنامجها السياحي العديد من الباقات التي تتيح للمسافر المتعة خلال إجازة الصيف.

خبير السعودية

كما أعلنت الهيئة السعودية للسياحة عن نافذة "خبير السعودية" لدعم الشركاء وتطوير المنتجات السياحية، حيث أعدت برنامجاً مخصصاً لمساعدة المنظومة السياحية على الارتقاء بمستوى الخدمات والمنتجات المعروضة وتعزيز التعاون فيما بينها، وغيرها من الخدمات ذات الصلة.

يأتي هذا بالإضافة إلى برنامج آخر مخصص لمساعدة الشركاء الدوليين على الانخراط في المنظومة السياحية في المملكة، وتصميم وتطوير العروض السياحية الراقية، وتوفير برامج تدريبية، وتطوير مبادرات تسويقية مشتركة، وغيرها من الخدمات الأخرى التي تطمح إلى تطوير القطاع ككل.

هل تعلم أن 4 من مطارات المملكة صنّفت ضمن أفضل 10 مطارات تحسناً في العالم.

هل تعلم أن عمر شركة الخطوط الجوية السعودية يتجاوز 75 عاما، وقد قامت الشركة بوضع شعارها القديم على طائراتها، تزامناً مع اليوم الوطني الـ 91 للمملكة.

هل تعلم أن شبكة الطرق في المملكة تتجاوز 75 ألف كم، وأنها تعد الأولى عالمياً في ترابطها.

هل تعلم أن المملكة تعد الخامسة عالمياً في "سرعة مناولة الحاويات"

وزارة النقل والخدمات اللوجستية في أغسطس

تحسين جودة **3.645** كم من الطريق الاسفلتية والترابية.

تركيب **794** لوحة تحذيرية وإرشادية.

تنظيف **5.825** موقعاً لمجاري تصريف المياه.

تنفيذ العلامات الأرضية على الطرق بدهانات لـ **56.8** كم،

إزالة التجمعات الرملية على الطرق بمقدار **865.289** م^3.

تركيب **18626** وحدة من عيون القطط.

ردم **397** موقع بسبب انجرافات الأمطار.

تنفيذ حواجز وسياجات على الطرق بطول **108.81** كم.

تحسين **10** تقاطعات من التقاطعات على الطرق.

الهيئة العامة للطيران في أغسطس

- إطلاق خدمة "الواتساب" في مرحلتها الأولى لمركز العناية بالمسافرين
- مطارات المملكة تواصل تقدمها في قائمة أفضل 100 مطار في العالم
- سدايا والطيران المدني يوقعان اتفاقية البرتوكول التشغيلي لمجالات التعاون المشترك
- رئيس الطيران المدني يدشن المرحلة الأولى من المشروع الوطني لأمن وحماية المطارات

الهيئة العامة للنقل في أغسطس

- فتح المرحلة الأولى من برامج الأكاديمية السعودية اللوجستية، واستقبال أكثر من 15 ألف طلب.
- إطلاق الحملة الوطنية لتحسين المشهد الحضري وتنظيف الشواطئ من القوارب المهملة.
- تعيين 3 أعضاء في مجلس إدارة الهيئة؛ يمثلون القطاع الخاص.
- استقبال طلبات إصدار أو تجديد تراخيص منشآت النقل التعليمي عبر بوابة "نقل".
- تحقيق نسبة 100% في مؤشر قياس جودة البيانات الوظيفية.
- طرح مشروع مسودة لائحة "حقوق والتزامات مستخدمي النقل".
- تنفيذ أكثر من 106 آلاف عملية فحص ورقابة، وضبط 14,400 مخالفة على أنشطة النقل العام.
- إلزام وسطاء شحن البضائع بإصدار "وثيقة النقل" إلكترونياً.
- عقد ورشة عمل مع هيئة تطوير المدينة المنورة لدراسة آلية الشراكة مع القطاع الخاص لتصميم شبكة النقل العام، وتنفيذ خطوط الحافلات.
- إطلاق مبادرة بالشراكة مع القطاع الخاص لتقديم رحلات مجانية للعاملين بمراكز اللقاح المعتمدة من وزارة الصحة.
- رفع العلم السعودي على الناقلة "العنود" ليصبح العدد الإجمالي للسفن في الأسطول البحري السعودي 407 سفن.
- تنفيذ 2,238 خدمة مكتملة للتراخيص.
- تنفيذ 60,179 خدمة مكتملة لبطاقات التشغيل.
- استفادة 5,440 مستفيداً من مراكز الأعمال.

الهيئة العامة للموانئ في أغسطس

ارتفاع نسبة مسافنة الحاويات 39.81 % في موانئ السعودية خلال النصف الأول من هذا العام.

"موانئ" توقع عقوداً استثمارية لإنشاء صوامع تخزين الحبوب بميناءي جازان ورأس الخير.

ميناء ينبع التجاري يستقبل السفينة (FREEDOM LINE) والتي تبلغ حمولتها (54) ألف طن من القمح

ميناء الملك فهد الصناعي بالجبيل يستقبل عدداً من القطع البحرية والبارجات بمختلف الأحجام وذلك بغرض صيانتها وتقديم الخدمات البحرية لها.

"المملكة" تترأس لجنة مذكرة تفاهم الرياض للرقابة والتفتيش على السفن

الخطوط الحديدية السعودية (سار) في أغسطس

- توقيع اتفاقية لنقل البوليمرات مع سابك لـ25 سنة.
- نقل 422.937 طن من البوكسايت وهي الحمولة الأعلى على الإطلاق منذ بدء نقل البوكسايت عام 2014م.
- نقل 30.314 حاوية نمطية بين ميناء الملك عبدالعزيز بالدمام وميناء الرياض الجاف.
- نقل أكثر من 230 ألف راكب عبر شبكات (سار) الثلاث.
- إتاحة خدمة الدفع باستخدام apple pay.
- نقل 1.071.057 طن على قطارات المعادن.
- تخرج 17 متدرباً ضمن برنامج رواد سار.
- تنفيذ 1260 ساعة من أعمال الصيانة في خط الشمال.
- توقيع مذكرة تفاهم لدعم منصة إحسان؛ تعزيزًا لقيم التكافل الاجتماعي.

اليوم الوطني
السعودي ٩١

وزارة النقل والخدمات اللوجستية
Ministry of Transport and Logistic Services

وزير النقل والخدمات اللوجستية يهنئ القيادة بمناسبة اليوم الوطني الـ 91

رفع معالي وزير النقل والخدمات اللوجستية المهندس صالح بن ناصر الجاسر؛ خالص التهاني والتبركات لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع- حفظهم الله- وإلى الشعب السعودي النبيل، بمناسبة اليوم الوطني الحادي والتسعين للمملكة العربية السعودية.

وقال معالي الجاسر: إن اليوم الوطني يجسد ذكرى عظيمة لتوحيد هذا الكيان الشامخ، على يد الملك المؤسس -طيب الله ثراه- وهي مناسبة وطنية هامة، تدعو للفخر والأعتزاز بهذا الوطن الكبير،وقيادته الرشيدة، التي تضيف كل عام صفحة مضيئة إلى سجل حافل بالمنجزات التنموية الكبرى.

وبين معالي وزير النقل والخدمات اللوجستية أن بلادنا تشهد في هذا العهد الزاهر لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز –أيده الله– وبمؤازرة سمو ولي عهده الأمين، قفزات تنموية غير مسبوقة في الإصلاح الإداري والاقتصادي وتوظيف القدرات الوطنية واستثمارات كافة الأمكانات لتحقيق التنمية المستدامة وفق رؤية المملكة 2030.

وقال معاليه: إن إعلان سمو سيدي ولي العهد –حفظه الله- للأستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، جسد بعداً اقتصاديا وخدميا بارزا، سيضع -المملكة إن شاء الله- على أعتاب حقبة تنموية جديدة، لتكون بلادنا مركزاً لوجستياً عالمياً يسهم في تعزيز النمو المستدام وتعظيم اقتصادات النقل وصناعة الخدمات اللوجستية، وصولاً لتحقيق التنمية الشاملة.

مضيفا أن رئاسة سمو ولي العهد -يحفظه الله- للجنة النقل والخدمات اللوجستية، يعكس النظرة الثاقبة لسموه حيال الدور الحيوي والمحوري لهذا القطاع في نمو أقتصادات الدول في مختلف القطاعات.

وأوضح معالي الجاسر أنه إنطلاقا من هذه الاستراتيجية الوطنية الطموحة. تعمل منظومة النقل والخدمات اللوجستية على تطبيق الخطط وإنجاز المبادرات وتحقيق المستهدفات في هذا القطاع الاستراتيجي، والذي يشهد ولله الحمد، تطورا مستمرا وفق المعايير العالمية في مختلف أنماطه ومجالاته. فقد كفلت كفاءة شبكة الطرق السريعة لبلادنا تبوء المملكة للمركز الأول عالميا في مؤشر

ترابط الطرق -وفق منتدى التنافسية العالمي- حيث بلغ إجمالي أطوال الطرق التي نفذتها وزارة النقل والخدمات اللوجستية أكثر من 75,000 كيلو متر، صُممت استناداً إلى مقاييس عالمية للربط بين المدن والمحافظات، إضافةً إلى إنشاء الجسور التي يبلغ عددها اليوم أكثر من خمسة آلاف جسر، وفتح العقبات في المناطق الجبلية الوعرة وفق معايير خدمية واقتصادية وتنموية.

وأشار معالي وزير النقل والخدمات الوجستية: إن دعم القيادة الرشيدة لمنظومة النقل والخدمات اللوجستية أثمر -ولله الحمد- العديد من القفزات المتلاحقة، والتي تشمل دخول مؤاني المملكة ضمن القائمة الدولية لأكبر 100 ميناء حول العالم- وفق تقرير Lloyds list ونمو أداء الخطوط الملاحية بنسبة 231% خلال النصف الأول من العام 2021، وحصول 3 من مطارات المملكة على مراتب عالمية وفق تقرير سكاي تراكس العالمية، وتصنيف 4 مطارات سعودية ضمن أفضل 10 مطارات تحسناً في العالم وفق ذات التقرير، وتطور خدمات الشركة السعودية للخطوط الحديدية "سار" وتقدمها لتكون ضمن أفضل 3 شركات في مؤشر الأمان العالمي لدى الاتحاد الدولي للسكك الحديدية؛ مؤكدا أن منظومة النقل والخدمات اللوجستية ستعمل بشكل حثيث ودؤوب على تحقيق تطلعات وتوجيهات القيادة الرشيدة نحو هذا القطاع، ليكون دعامة أساسية للأقتصاد الوطني، من خلال تمكين الاستراتيجيات التنموية لقطاعات الحج والعمرة والسياحة، وصولا إلى الصناعة والتجارة وتكريس الارتباط بالأقتصاد العالمي، وتعزيز التنوع الأقتصادي، ومواصلة رحلة البناء والتطوير لبلادنا الغالية.

واختتم معاليه تصريحه داعيا المولى عز وجل،أن يحفظ لهذه البلاد أمنها ومجدها واستقرارها، وهي تنعم بالرخاء والأزدهار في ظل القيادة الرشيدة لخادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهد الأمين حفظهم الله.

في عام المملكة الـ91..

أُطلقت الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية..

لتعلن بداية مرحلة جديدة لأحد أهم القطاعات الممكنة لرؤية المملكة 2030

في العام 2021 ومع الاحتفال باليوم الوطني الـ 91 للمملكة العربية السعودية، وذكرى توحيد البلاد على يد المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن سعود – طيب الله ثراه -، شهدت المملكة بدء مرحلةٍ جديدة في قطاع النقل وفتح آفاقٍ أخرى نحو الاستمرار في تنمية القطاع الحيوي الذي بلغ عمره 68 عاما، وجعل المملكة مركزاً رئيسياً يربط بين القارات الثلاث، وذلك بعد إطلاق الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية التي أطلقها صاحب السمو الملكي الأمير/ محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء ، رئيس اللجنة العليا للنقل والخدمات اللوجستية -حفظه الله-، حيث تهدف الاستراتيجية لترسيخ مكانة المملكة مركزًا لوجستيًا عالميًا يربط القارات الثلاث، والارتقاء بخدمات ووسائل النقل كافة، وتعزيز التكامل في منظومة الخدمات اللوجستية وأنماط النقل الحديثة لدعم مسيرة التنمية الشاملة في المملكة.

وقد تزامنت الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية مع تعديل مسمى وزارة النقل إلى وزارة النقل والخدمات اللوجستية، والذي يعد التغير الثالث لمسمى الوزارة، حيث وضعت اللبنة الأولى للوزارة عام 1372 هـ - 1953م على يد المؤسس طيب الله ثراه، وتم تسمية الوزارة حينها بـ"وزارة المواصلات"، وكانت مهمة الوزارة آنذاك الإشراف على كافة الجوانب المتعلقة بالمواصلات من طرق وسكك حديدية وموانئ، وفي العام 1395هـ - 1975م أعيد تشكيل وزارات الدولة ومؤسساتها العامة، وتم انشاء المؤسسة العامة للموانئ والمؤسسة العامة للسكك الحديدية، وأصبحت الوزارة منذ ذلك التاريخ مسؤولة عن تخطيط وتصميم وإنشاء وصيانة الطرق والجسور، وتم لاحقاً إنشاء وكالة متخصصة للنقل، مسئولة عن التخطيط والإشراف على قطاعي النقل البري والبحري والتنسيق بين وسائله المختلفة، وفي العام 1423 هـ - 2003م تم تغيير مسمى وزارة المواصلات لتصبح باسم "وزارة النقل"، إلى أن تم تعديل مسمى الوزارة في العام 1442هـ - 2021م إلى "وزارة النقل والخدمات اللوجستية"، وذلك بقرارٍ من مجلس الوزراء.

تسهم الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية في تعزيز القدرات البشرية والفنية في قطاع النقل والخدمات اللوجستية بالمملكة، وتعزز الارتباط بالاقتصاد العالمي، وتمكن المملكة من استثمار موقعها الجغرافي الذي يتوسط القارات الثلاث في تنويع اقتصادها؛ من خلال تأسيس صناعة متقدمة من الخدمات اللوجستية، وبناء منظومات عالية الجودة من الخدمات، وتطبيق نماذج عمل تنافسية لتعزيز الإنتاجية والاستدامة في قطاع الخدمات اللوجستية؛ بوصفه محوراً رئيسياً في برامج رؤية المملكة 2030، وقطاعاً حيوياً ممكّناً للقطاعات الاقتصادية، وصولا لتحقيق التنمية المستدامة.

كما تركز الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية على تطوير البنى التحتية، وإطلاق العديد من المنصات والمناطق اللوجستية في المملكة، وتطبيق أنظمة تشغيل متطورة، وتعزيز الشراكات الفاعلة بين المنظومة الحكومية والقطاع الخاص لتحقيق أربعة أهداف رئيسة هي: تعزيز مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي، والارتقاء بجودة الحياة في المدن السعودية، وتحقيق التوازن في الميزانية العامة، وتحسين أداء الجهاز الحكومي.

ومن أهم الأهداف الرئيسية في الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية هو زيادة مساهمة قطاع النقل والخدمات اللوجستية في إجمالي الناتج المحلي الوطني من 6%، إلى 10% بحلول عام 2030م ، من خلال تصدر قطاع النقل والخدمات اللوجستية مراتب متقدمة في دعم الاقتصاد المحلي، وزيادة الأعمال وتوسيع الاستثمارات، وزيادة ضخ الإيرادات غير النفطية بشكل سنوي إلى حوالي 45 مليار ريال في 2030.

وستوفر الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية حلولاً ذكية لتحديات النقل والخدمات اللوجستية، وستلعب دوراً متقدماً في تحديد أبرز التقنيات الحديثة ودراسة تطبيقها، والتي ستعود بالنفع على منظومة النقل والخدمات اللوجستية، فيما تهدف الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية لزيادة الكفاءة في تنفيذ المشاريع وتشغيل الأصول، ورفع نسبة التوطين في كافة قطاعات منظومة النقل والخدمات اللوجستية، إضافةً لضمان تسريع وتعزيز سلاسل الإمداد.

ففي قطاع النقل الجوي تستهدف الاستراتيجية النهوض بالمملكة العربية السعودية لتصبح في المرتبة الخامسة عالمياً في الحركة العابرة للنقل الجوي، ورفع قدرات قطاع الشحن الجوي من خلال مضاعفة طاقته الاستيعابية لتصل إلى أكثر من 4.5 مليون طن، لتصبح المملكة مركزا عالمياً للشحن الجوي، ولتحتل المركز الأول على مستوى الشرق الأوسط كمركز شحن جوي.

كما تستهدف الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية في قطاع النقل الجوي رفع الطاقة الاستيعابية للمطارات وزيادة الوجهات لأكثر من 250 وجهة دولية، وإطلاق ناقل وطني جديد، بما يمكن القطاعات الأخرى مثل الحج والعمرة والسياحة من تحقيق مستهدفاتها الوطنية، خاصةً وأن الاستراتيجية تستهدف 30 مليون معتمر و100 مليون سائح، إضافةً إلى ذلك تستهدف الاستراتيجية تعزيز مشاركة القطاع الخاص في الطيران المدني، وأن تكون المملكة ضمن أفضل 15 دولة في مؤشر اتصال المطارات في العالم.

ويتمتع قطاع النقل الجوي ببنية تحتية مميزة في المملكة، حيث تمتلك هيئة الطيران المدني 29 مطاراً جعل المملكة تحقق العديد من النجاحات فيما يتعلق بنقل البضائع خلال السنوات الماضية.

ومن أبرز المنجزات التي تحققت أيضاً تدشين قريتي شحن بمطار الرياض والدمام. كما حصلت 3 مطارات في المملكة على مراتب عالمية وفق تقرير سكاي تراكس العالمية، إضافةً إلى تصنيف 4 مطارات سعودية ضمن أفضل 10 مطارات تحسناً في العالم وفق تقرير سكاي تراكس العالمي، فيما تم تصنيف الخطوط السعودية ضمن فئة الخمسة نجوم على مستوى شركات الطيران العالمية.

وفي قطاع النقل البحري تستهدف الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية تعزيز الحوكمة في القطاع من خلال فصل تشريع النقل البحري من الهيئة العامة للنقل إلى الهيئة العامة للموانئ، والمساهمة في تضمين التقنيات الذكية مثل الأتمتة والبنية التحتية اللوجستية، وتقليل الأثر البيئي للنقل البحري على البيئة البحرية، علاوةً إلى تحسين التكامل مع أنماط النقل عبر تعزيز الروابط بين النقل البحري والجوي والطرق والسكك الحديدية، والاستفادة من موقع المملكة الاستراتيجي الذي يتوسط خطوط التجارة ونقل النفط، ويوفر بيئة جاذبة للاستثمار، كون المملكة تربط بين القارات الثلاث.

ومن الأهداف التي تسعى الاستراتيجية لتحقيقها في قطاع النقل البحري: الوصول إلى مناولة أكثر من 40 مليون حاوية في عام 2030، وجذب الاستثمارات من خلال عمليات الخصخصة والشراكات مع القطاع الخاص؛ خاصةً بعد طرح 8 موانئ للاستثمار مؤخراً، وتوسعة ميناء الملك عبدالعزيز للوصول إلى مناولة 7.5 مليون حاوية عبر استثمارات رأسمالية، وتحسين العمليات التشغيلية، إضافةً إلى توسعة ميناء ضبا لتصل طاقته الاستيعابية إلى 7 ملايين حاوية، وتوسعة ميناء الملك عبدالله ورفع طاقته الاستيعابية إلى 13 مليون حاوية، وتوسعة ميناء جدة الإسلامي وتحسين العمليات التشغيلية لزيادة طاقته الاستيعابية إلى ما بين 18-20 مليون سنوياً.

ومن أبرز المنجزات التي تحققت في قطاع النقل البحري أيضاً: احتلال المملكة المرتبة الأولى عربياً والعشرين عالمياً في الحمولة الطنية للأسطول البحري، واحتلالها المركز الخامس عالمياً في سرعة مناولة الحاويات، كما قامت المملكة بتطوير شبكتها البحرية في السنوات الأخيرة، حيث تتعامل مع سعة تبلغ نحو 9 ملايين حاوية سنوياً وتستقبل 13000 سفينة سنوياً، خاصةً وأن التجارة البحرية تشكّل أكثر من 75% من التجارة غير النفطية في المملكة.

وفي قطاع النقل البري تهدف الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية لتطبيق تقنيات النقل الحديثة عبر استخدام المركبات الكهربائية وذاتية القيادة في المملكة، والاعتماد على أحدث التقنيات لزيادة كفاءة وفعالية وتكامل أنماط النقل، والذي سيسهم في انخفاض استهلاك الطاقة بنسبة 25%، وزيادة حصة النقل العام من إجمالي الرحلات في المدن إلى 15%، مع تبني أعلى معايير السلامة والحد من التلوث البيئي وترشيد استهلاك الطاقة لقطاع النقل.

كما تستهدف الاستراتيجية في قطاع النقل البري حوكمة قطاع النقل، وإنشاء هيئة مستقلة للطرق مستقبلاً، إضافةً للوصول للمرتبة السادسة عالمياً في مؤشر جودة الطرق بحلول عام 2030، مع الحفاظ على ريادة المملكة عالمياً في ترابط شبكة الطرق.

وعلى الصعيد الإنساني تسعى الاستراتيجية للارتقاء بجودة الحياة عبر تمكين التنقل السهل وخفض التلوث وتقليل الازدحام في المدن، والمساهمة في تحقيق هدف أكبر يتمثل في إدراج 3 مدن سعودية على قائمة أفضل 100 مدينة في العالم.

وستعمل الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية على المساهمة في تحقيق توازن الميزانية العامة للدولة، من خلال العمل على تقليل نسبة تأخر مشاريع إنشاء الطرق بنسبة 10%، إضافةً لمواصلة العمل على تخفيض نسبة الحوادث على الطرق بواقع أكثر من 50%.

ومن أبرز المنجزات التي تحققت في قطاع النقل البري: احتلال المملكة المركز الأول عالمياً في ترابط شبكة الطرق وفق منتدى التنافسية العالمي، بالإضافة لحصولها على المركز الأول عربياً في تنفيذ تقنية الاهتزازات التحذيرية وفقاً لمؤشر التنمية الخليجية، حيث حققت وزارة النقل والخدمات اللوجستية خلال الفترة الماضية العديد من النجاحات على صعيد السلامة على الطرق؛ إذ انخفضت الحوادث بنسبة 56%، والوفيات بنسبة 51%، والإصابات بنسبة 30%، مما أسهم في تحقيق عائد مالي يقدر بـ 8,5 مليار ريال.

وفي قطاع الخطوط الحديدية تهدف الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية في المقام الأول إلى تأسيس وتشغيل بنية خطوط حديدية فعالة وآمنة تساهم في ربط وتطوير مختلف مناطق المملكة، لخفض معدلات استهلاك الوقود في قطاع النقل وزيادة معدلات الأمان أثناء التنقل، إضافةً لتحسين تجربة الركاب من خلال تضمين التقنيات الذكية لتحسين رحلة الركاب، حيث يبلغ إجمالي أطوال شبكة الخطوط الحديدية 5330 كم، وتنقل 2.5 مليون مسافر سنوياً، وتشحن 18 مليون طن، كما تهدف سار من خلال شبكاتها لنقل 65 مليون مسافر وشحن 36 مليون طن بحلول عام 2025، بالإضافة إلى زيادة عدد المحطات والخطوط لتصل إلى مناطق جديدة.

كما ستعزز شبكة السكك الحديدية من معدلات السلامة المرورية بشكل عام، وستؤدي لخفض انبعاثات الكربون من وسائل النقل الأخرى. كما سيساهم تبني التقنيات الحديثة في تحقيق مستهدفات "سار" بخفض الأثر البيئي للنقل عبر القطارات، بالإضافة لتوفير خيارات جديدة ذات جودة للتنقل، والسفر براحة لمختلف مناطق المملكة.

ومن أهداف الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية في قطاع الخطوط الحديدية التوسع في البنية التحية لقطاع الخطوط الحديدية، والذي سيمثل فرصة استثمارية كبيرة للصناديق الاستثمارية العالمية، وإطلاق فرص للشراكة مع القطاعين العام والخاص.

ومن أبرز المنجزات التي تحققت في قطاع الخطوط الحديدية في السنوات الماضية، الانتهاء من أعمال دمج المؤسسة العامة للخطوط الحديدية مع الشركة السعودية للخطوط الحديدية "سار"، وحصول "سار" ضمن أفضل 3 شركات عالمياً في مؤشر الأمان العالمي.

ومن الجدير بالذكر أن الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، تعد أحد أهم المحاور الرئيسية لرؤية المملكة 2030.

وزارة النقل والخدمات اللوجستية
Ministry of Transport and Logistic Services

في عام المملكة 91:

قطاع الطرق يواصل تحقيق المزيد من النجاحات على صعيد السلامة وجودة الطرق

تولي وزارة النقل والخدمات اللوجستية قطاع الطرق في المملكة أهميةً بالغة، من خلال الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة وتحسين جودة الطرق وعمل الصيانة الدورية اللازمة، وتوسيع شبكة الطرق في مناطق المملكة المترامية الأطراف، إضافةً للمساهمة بشكل فعال مع الجهات ذات العلاقة في خفض نسب الحوادث والإصابات والوفيات على الطرق، مما أثمر عن تحقيق هذا القطاع الحيوي الهام للعديد من المنجزات في عام المملكة الـ 91.

الاهتمام البالغ من الوزارة بقطاع الطرق أسهم في تصدر المملكة المركز الأول عالمياً في ترابط شبكة الطرق وفق منتدى التنافسية العالمي، وحصولها على المركز الأول عربياً في تنفيذ تقنية الاهتزازات التحذيرية وفقاً لمؤشر التنمية الخليجية، كما ساهم ذلك في خفض الحوادث بما نسبته 56%، والوفيات بنسبة 51%، والإصابات بنسبة 30%؛ مما أثمر تحقيق عائد مادي بلغ 8,5 مليار ريال، حيث سجلت آخر إحصائية لحالات الوفيات انخفاضاً ملحوظاً وصل لـ 13,4 حالة وفاة لكل 100 ألف.

كما واصلت وزارة النقل والخدمات اللوجستية عملها على توسيع شبكة الطرق في المملكة، وعمل الصيانات الدورية اللازمة وتنفيذ خطط السلامة، حيث تم توسيع شبكة الطرق في المملكة بمسافة 2000 كم، كما تم تنفيذ واستكمال أكثر من 20 مشروعاً للطرق والسلامة، إضافةً لبناء نظام معلومات للحوادث يتيح المتابعة المباشرة، وذلك ضمن جهود الوزارة في الارتقاء بجودة الحياة في المدن، وتحسين مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي يربط القارات الثلاث، ولتحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، التي تعد أحد أهم المحاور الرئيسية لرؤية المملكة 2030.

GACA
الهيئة العامة للطيران المدني
General Authority of Civil Aviation

القطاع الجوي في عام المملكة 91..

إنجازات وتطورات لتحقيق المستهدفات

في عام المملكة الـ 91 شهد قطاع النقل الجوي تسجيل العديد من الإنجازات على جميع الأصعدة، حيث صُنّفت 4 مطارات سعودية ضمن أفضل 100 مطار تحسناً في العالم، كما تمكنت منظومة النقل والخدمات اللوجستية من تجديد اتفاقية شبكات ثنائية، وتوقيع 3 اتفاقيات ثنائية جديدة، وتطوير إجراءات لتحسين التنافسية في أسعار وقود الطائرات بالتعاون مع وزارة الطاقة. إضافةً إلى ذلك فقد تم تدشين قرية الشحن النموذجية بمطار الملك خالد الدولي بالرياض، وقرية الشحن الجوي بمطار الملك فهد الدولي بالدمام، وتشغيل مطار جدة الجديد ونقل الحركة الداخلية من المطار القديم إلى الجديد، وتم تطوير المخطط الرئيسي الأولي لمنطقة الخدمات اللوجستية المتكاملة.

ونحو التحول في تطوير استراتيجية وهيكلة وعمل القطاع الجوي، شهد القطاع حدوث تغييراتٍ عدّة؛ حيث تم إعداد واعتماد استراتيجية قطاع الطيران، وإطلاق برنامج التحول، وتعيين مجلس إدارة جديد للخطوط الجوية العربية السعودية، إضافةً إلى تشكيل مجلس تأسيسي للناقل الوطني الجديد ومطار الرياض الجديد، وتقييم جدوى وإعداد استراتيجية لشركة أمن المطارات الوطنية. وقد جاءت جملة هذه التغيرات في القطاع الجوي سعياً لتطوير العمل والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة. وذلك لتعزيز مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي يربط القارات، خاصةً وأن الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية التي أطلقها سمو ولي العهد -حفظه الله- تهدف لتحقيق ذلك، من خلال استثمار موقع المملكة الجغرافي لتعزيز الارتباط بالاقتصاد العالمي، وتنمية الاقتصاد المحلي، وجعل القطاع الجوي ممكّناً رئيسياً لقطاعات أخرى مثل السياحة والحج والعمرة، حيث تعد الاستراتيجية أحد أهم المحاور الرئيسية لمستهدفات رؤية المملكة 2030.

موانئ MAWANI
الهيئة العامة للموانئ
SAUDI PORTS AUTHORITY

في عام المملكة الـ 91:

القطاع البحري يستثمر موقع المملكة الجغرافي ويساهم في دعم قطاعي السياحة والاقتصاد

استطاعت منظومة النقل والخدمات اللوجستية استثمار موقع المملكة الجغرافي في تطوير العمل بالقطاع البحري ورفع جودة الخدمات التشغيلية المقدمة، مما مكّن القطاع من إحداثِ نقلةٍ نوعية في عام المملكة الـ 91 ساهمت في تعزيز مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي. وشملت عمليات التطوير تحسين مستوى ربط الموانئ السعودية بإطلاق 5 خطوط ملاحية جديدة، مع زيادة في الحاويات المناولة بنحو 300 ألف حاوية. كما تم بناء أول وأكبر محطة حبوب إقليمية في ميناء ينبع التجاري بطاقة إجمالية تبلغ 5 ملايين طن سنويًا، إضافةً لتوقيع وتشغيل عقود إسناد وتخصيص بقيمة تزيد على 16 مليار ريال في موانئي الدمام وجدة، وتحديد 14 مسارًا للعبّارات لإطلاقها بالشراكة مع القطاع الخاص.

وبالعودة لموضوع تحسين الأداء في القطاع البحري، فقد شرعت منظومة النقل والخدمات اللوجستية في اتخاذِ عددٍ من القرارات لتطوير العمل بالقطاع ورفع جودته؛ حيث بُدِء بتطبيق تعديلات اللائحة التنظيمية للوكلاء البحريين، إضافةً لاعتماد الكليات البحرية وإصدار شهادات تأهيل البحّارة، وتدشين نظام إدارة الشاحنات.

وفي سبيل دعم القطاع البحري لقطاع السياحة وجذبه للسيّاح من داخل وخارج المملكة، والارتقاء بجودة الحياة في مدن المملكة، تم إطلاق أول رحلة بحرية سياحية في المملكة على متن الباخرة Silver Spirit، وذلك بواسطة شركة البحر الأحمر للرحلات البحرية، كما تم تأسيس مكتب للتحقيق في الحوادث البحرية، على أن يكون المكتب تحت مظلة الهيئة العامة للنقل.

والتطورات التي حدثت في القطاع البحري في عام المملكة الـ 91 فتحت آفاقاً جديدة نحو مستقبلٍ مشرقٍ للمملكة في منظومة النقل والخدمات اللوجستية، خاصةً بعد إطلاق الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، التي تعد أحد أهم المحاور الرئيسة لمستهدفات رؤية المملكة 2030، والتي ستعزز مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي، من خلال جعل هذا القطاع الحيوي الهام ممكناً للقطاعات الاقتصادية، وذلك بتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وفتح مجالات للاستثمار في القطاع البحري، للمساهمة في تنمية الاقتصاد المحلي.

تغييرات هيكلية في القطاع البري ..
ساهمت بتطويره في عام المملكة الـ 91

تمكنت منظومة النقل والخدمات اللوجستية من تطوير عمل القطاع البري بالمملكة، عبر حزمةٍ من القرارات والتغييرات الهيكلية، التي عادت بالنفع على هذا القطاع الحيوي الهام، وأسهمت بتسجيل عدد من المنجزات في عام المملكة الـ 91؛ حيث صدر تنظيم النقل الخاص وضبط عمل الشاحنات الأجنبية، وإطلاق منصة وصل لتتبع المركبات. كما تم تنظيم الاقتصاد التشاركي في قطاع النقل البري وإصدار أكثر من 20 ترخيصاً، إضافةً لإصدار تنظيم حافلات المدارس، وإنشاء منصة رقابة للإشراف على المقاولين ومتابعتهم.

هذه القرارات أسهمت في توطين نشاط المركبات وزيادة عدد السائقين فيه. وقد وصلت نسبة المستفيدين من هذا القرار إلى أكثر من 55%، وذلك بعد بلوغ عدد السائقين لأكثر من 812 ألف سائق.

تأتي هذه الجهود من منظومة النقل والخدمات اللوجستية لتطوير القطاع البري بهدف تحسين جودة العمل والخدمات المقدمة، والارتقاء بجودة الحياة داخل المملكة، من خلال تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وفتح المجال أمام المستثمرين، كون هذا القطاع يساهم في تنمية الاقتصاد المحلي، ويدعم قطاعات مهمة مثل الحج والعمرة والسياحة، كما سيسهم القطاع في الوصول لمستهدفات رؤية المملكة 2030، عبر تنفيذ عدد من البرامج والخطط في الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، خاصةً وأن القطاع البري ستخصص له حزمة من البرامج والمشاريع الكبرى، التي ستثمر نتائجها في السنوات القادمة.

SAR
الخطوط الحديدية السعودية
SAUDI ARABIA RAILWAYS

في عام المملكة الـ 91..

قطاع الخطوط الحديدية.. تطوير وشراكات أثمرت عن جملة إنجازات

أولت منظومة النقل والخدمات اللوجستية قطاع الخطوط الحديدية أهميةً بالغة، من خلال عملها على هيكلة القطاع وإجراء الدراسات وعمل الشراكات مع القطاع الخاص؛ الأمر الذي من شأنه أن يعود بالنفع على هذا القطاع الحيوي الهام، وعلى مساهمته في جذب الاستثمارات للمملكة، وتنمية قطاع السياحة الداخلية. وأدى هذا الاهتمام كذلك إلى حصد قطاع الخطوط الحديدية لعدد من المنجزات في عام المملكة الـ 91.

وقد قامت منظومة النقل والخدمات اللوجستية بتطوير استراتيجية قطاع الخطوط الحديدية، تزامناً مع إطلاق الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، والتي تهدف لترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي يربط القارات الثلاث، والارتقاء بخدمات ووسائل النقل كافة، وتعزيز التكامل في منظومة الخدمات اللوجستية وأنماط النقل الحديثة. كما قامت المنظومة بإعداد دراسات متقدمة لتنفيذ مشروع الجسر البري بالشراكة مع التحالف السعودي الصيني للجسور البرية، والانتهاء من أعمال دمج المؤسسة العامة للخطوط الحديدية مع الشركة السعودية للخطوط الحديدية "سار"، وتوقيع عقد بين "سار" وشركة صدارة لنقل الكيميائيات لمدة 25 سنة، وذلك لنقل المنتجات إلى مينائي الجبيل وينبع، إضافةً لإكمال مشروع الربط بين رأس الخير والدمام بنسبة 90%.

وأثمر هذا التطوير عن تحقيق قطاع الخطوط الحديدية للعديد من المنجزات، حيث صنّفت شركة "سار" ضمن أفضل 3 شركات عالمياً في مؤشر الأمان العالمي لدى الاتحاد الدولي للسكك الحديدية، كما حصلت "سار" على شهادة الآيزو 45001 في مجالات الصحة والسلامة والجودة، فيما تم نقل أكثر من 1.4 مليون مسافر عبر الخطوط الحديدية، بالرغم من جائحة كورونا، بينما جرى اكتمال دراسة الجدوى الأولية لتقنية الهايبرلوب، وتم تطبيق تقنية مراقبة عربات القطار.

وتعد هذه الإنجازات خير دليل على مضي منظومة النقل والخدمات اللوجستية نحو تحقيق طموحاتها التي رسمتها في استراتيجيتها الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، وذلك للوصول لمستهدفات رؤية المملكة 2030.

منجزات القطاع اللوجستي في عام المملكة 91

رحلة تطور مستمرة نحو ترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي

واللوجستية ترادف الاستراتيجية بدلالات أهميتها. فمن وعيه التام لأهمية موقع المملكة الجغرافي، وما لديها من طاقات وإمكانات في مختلف قطاعات النقل البري والبحري والجوي، أطلق سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- مع نهاية النصف الأول من هذا العام الذي يصادف العام الـ91 من تأسيس المملكة، الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية؛ مؤكدا بذلك رؤيته للعلاقة التكاملية بين وسائط النقل والخدمات اللوجستية، وإدراك سموه التام لما يمكن أن يحققه الاستثمار الجيد لهذه العلاقة من إنجازات على طريق تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

ومع بعض ما تحقق من إنجازات على الصعيد اللوجستي لدى بعض قطاعات النقل، كتحقيق زيادة نسبتها 8.9% في حصة المملكة في المسافنة في عام 2020، انخفاض متوسط الوقت اللازم للتخليص الجمركي إلى 9 ساعات في الربع الأول من عام 2021 مقارنة بـ 24 ساعة في عام 2019؛ فقد تم لدعم هذه الإنجازات وتحقيق المزيد على كافة المستويات إطلاق 4 منصات رقمية لتحسين جودة الخدمات اللوجستية شملت إطلاق خدمة الدفع اللاحق للرسوم الجمركية بواسطة الجمارك السعودية، وإطلاق منصة "وشح" لأتمتة عمليات الشحن الجوي، وإطلاق منصة "نقل" لزيادة عدد الخدمات الإلكترونية في قطاع الخدمات اللوجستية، وإطلاق منصة الدفع "فسح" لتحسين التخليص الجمركي، ورفع درجة الشفافية وتحسين الأداء، إلى جانب تدشين خدمة تحديد مواعيد للشاحنات لتقليل زمن الانتظار من 3 ساعات إلى 30 دقيقة. وتم إلى ذلك إنشاء وكالة للخدمات اللوجستية في وزارة النقل لأول مرة في المملكة، وتم بالفعل تعيين وكيل لها.

كما أن من الأهمية بمكان استعراض الأبعاد الاستراتيجية الوطنية لمجمل هذه الإنجازات؛ إذ إنها تلعب دوراً كبيراً في ترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي، وتسهم في تحقيق توازن الميزانية العامة للدولة من خلال ما تحققه من زيادة كبيرة مأمولة في العوائد المالية للخدمات اللوجستية. إضافة إلى تعزيز دور القطاع الخاص كلاعب أكبر في تقديم الخدمات اللوجستية وتشغيل وإدارة أنظمتها ومواقعها. وقد جرى لهذه الغاية بالفعل تشكيل مجلس للشراكة مع القطاع الخاص.

نعود بحذر

وزارة النقل والخدمات اللوجستية
Ministry of Transport and Logistic Services

GACA | الهيئة العامة للنقل TRANSPORT GENERAL AUTHORITY | موانئ MAWANI | SAR السكة الحديدية السعودية SAUDI ARABIA RAILWAYS

SaudiTransport | 938